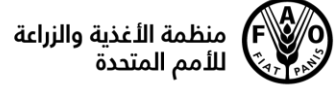


# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة  
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/NE 19/10/4

البند 2-3 من جدول الأعمال

أغسطس/آب 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة

ومنظمة الصحة العالمية

الدورة العاشرة

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

مستقبل سلامة الأغذية: نتائج المؤتمر الدولي الأول عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة

الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي والمنتدى الدولي بشأن سلامة

الأغذية والتجارة - ماذا بعد؟

(من إعداد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

المؤتمر الدولي عن سلامة الأغذية والمنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية

1- ساهمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأفريقي، تحت الشعار العام "مستقبل سلامة الأغذية - تحويل المعرفة إلى إجراءات ملموسة من أجل الشعوب والاقتصادات والبيئة"، في المؤتمر الدولي الأول عن سلامة الأغذية في أديس أبابا، أثيوبيا يومي 12 و13 فبراير/شباط 2019، بالإضافة إلى المنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية والتجارة في جنيف، سويسرا يومي 23 و24 أبريل/نيسان 2019.

2- وقد شارك في هذين الحدثين أكثر من 1500 من القادة في مجال سلامة الأغذية من أكثر من 140 من الحكومات القطرية والوكالات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وقد سلط الضوء على الدور المتلائم لسلامة الأغذية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى مساندة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

3- وبحث المشاركون في أديس أبابا في كيفية الموازنة بين استراتيجيات وتُهج سلامة الأغذية عبر مختلف القطاعات والحدود من أجل مواجهة تحديات سلامة الأغذية في المستقبل الناشئة عن التغيرات المناخية على مستوى المناخ، بالإضافة إلى التغيرات في نظم الإنتاج والإمداد العالمية للأغذية. وقد تناولت مواضيع البحث من بين جملة أمور أهمية زيادة

الاستثمارات في النظم الغذائية السليمة والمستدامة إضافة إلى تسهيل الاستفادة من التقدم العلمي والابتكار والرقمنة، من دون إهمال أحد. وأبرز المؤتمر أيضًا الحاجة إلى تمكين المستهلكين من خلال المعلومات والتثقيف الصحي والتغذوي المحسّن والمستند إلى القرائن. (الملحق الأول)

4- بحث المشاركون في جنيف أيضًا في المسائل التجارية المتصلة بسلامة الأغذية. وسلّط المنتدى الضوء على استمرار جدوى الدستور الغذائي باعتباره مرجعًا دوليًا للمواصفات الغذائية، إن من حيث الصحة العامة أو التجارة، إضافة إلى العلاقات الضمنية القائمة بين التجارة و سلامة الأغذية. وناقش المشاركون ضمن جملة أمور التحديات والفرص المنبثقة عن التغيرات التكنولوجية السريعة والرقمنة، بالإضافة إلى أهمية الشراكات والنهج الدولية المشتركة بين القطاعات للمحافظة على سلامة الأغذية للجميع. (الملحق الثاني)

5- ويمكن الاطلاع على معلومات أخرى عن هذين الحدثين على العنوان التالي: <https://www.who.int/food-safety/international-food-safety-conference/>

## النقاش

6- حرصًا على دعم عملية وضع نظم مستدامة لسلامة الأغذية خلال العقود المقبلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، يمكن اتخاذ مزيد من الإجراءات بالاستفادة من الزخم الناشئ عن الحدثين الدوليين الآنفى الذكر.

7- وإن نطاق هذا النقاش أوسع من القضايا الحاسمة والناشئة التي جرى بحثها في إطار البند 3-1 من جدول الأعمال حالة سلامة الأغذية وجودتها في بلدان الإقليم وهو يتخطى ولاية الدستور الغذائي. وتُشجّع اللجنة على تحديد المجالات الرئيسية التي يتعين العمل فيها خلال العقد المقبل. وقد يتضمّن الملحقان الأول والثاني عناصر من هذا القبيل ولكنهما قد لا يشمّلان بالضرورة جميع المجالات ذات الصلة.

8- وإن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- تحديد مجالات العمل المتعلقة بسلامة الأغذية خلال العقد المقبل؛
- وتحديد الأدوار والإجراءات الملموسة التي بإمكان الدول الأعضاء (منفردة أو ضمن المجموعات الإقليمية) و/أو منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية و/أو أصحاب المصلحة الآخرين اتخاذ مبادرات بصددها؛
- والإشارة إلى المهل الزمنية المرتقبة لكل مجال.

المهلة الزمنية	أصحاب المصلحة الآخرون	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	الدول الأعضاء (منفردة أو ضمن مجموعات إقليمية)	مجالات العمل مطلوبة
مستمرة	- دعم الحملة الوطنية والمجتمعية	- إتاحة أدوات تثقيفية	- قيادة حملات التثقيف	مثلاً توعية الرأي العام والتثقيف على سلامة الأغذية
بجول عام 2021	- المشاركة بناء على دعوة	- إتاحة أدوات لتقييم نظام الرقابة الوطني على الأغذية - عقد حلقة عمل إقليمية	- تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن التقييم	مثلاً تحديد المجالات التي ينبغي فيها تحسين نظام الرقابة الوطني على الأغذية
				-1
				-2
				-3
				-4
				-5

## الملحق الأول

# المؤتمر الدولي الأول عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي أديس أبابا، 12-13 فبراير/شباط 2019

## "ملخص الرئيس"

انعقد المؤتمر الدولي الأول عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي (المؤتمر الدولي) في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 12 و13 فبراير/شباط 2019 بمشاركة أكثر من 500 مشارك يمثلون أكثر من 110 من الحكومات وعدد من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية بالإضافة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وذكر المشاركون بالجهود السابقة والجارية<sup>1</sup> من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وسلطوا الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه سلامة الأغذية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وفي طليعتها الأهداف 2 و3 و8؛ وأقروا بأن الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية تؤدي إلى إصابة 600 مليون نسمة بالأمراض وتسبب بوفيات مبكرة تبلغ 420 000 حالة وفاة سنويًا<sup>2</sup> وهو ما يتجلى على شكل خسائر في الإنتاجية تبلغ 95 مليار دولار أمريكي في السنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل دون سواها<sup>3</sup>. وأشار كذلك المشاركون إلى التغييرات الجارية على صعيد المناخ وفي النظم العالمية لإنتاج الأغذية وإمدادها<sup>4</sup>،<sup>5</sup> وإلى ضرورة تمكين المستهلكين من خلال تحسين المعلومات والتثقيف بشأن الصحة والتغذية بالاستناد إلى القرائن.

<sup>1</sup> قرارات مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة رقم 2017/3 و2017/4 و2017/9 و2013/3 و97/2؛ وقرارات جمعية الصحة العالمية ج ص ع 53-15 و ج ص ع 55-16 و ج ص ع 63-3؛ وإعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل ذي الصلة اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2014 بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة رقم 259/70 الذي أعلن عن إنشاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)؛ وإعلان روما الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية في عام 1996؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 الذي أقر أهداف التنمية المستدامة الشاملة والبعيدة المدى.

<sup>2</sup> تقديرات منظمة الصحة العالمية بشأن العبء العالمي للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، منظمة الصحة العالمية، 2015.

<sup>3</sup> مطبوع منظمة الأغذية والزراعة، 2016. حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

<sup>4</sup> منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018.

بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وشدد المشاركون على جملة أمور من بينها أهمية:

- 1- إدراج سلامة الأغذية ضمن السياسات الوطنية والإقليمية كوسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال وجود التزام سياسي حازم وإجراءات متنسقة عبر قطاعات متعددة لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية الآمنة والمنوّعة؛
- 2- تعزيز مشاركة البلدان كافة في عمل هيئة الدستور الغذائي في مجال وضع المواصفات وتيسير تنفيذ تلك المواصفات؛
- 3- توطيد أو اصرر التعاون في ما بين القطاعات وتطبيق نهج "صحة واحدة" متعددة القطاعات لمواجهة التحديات المتصلة باستدامة نظم إنتاج الأغذية وضمان توافر أغذية مأمونة وكافية ومغذية والقدرة على الحصول عليها؛
- 4- مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات واحتوائها في سلاسل القيمة من خلال الاحتراز في استخدام مضادات الميكروبات في الإنتاج الحيواني والنباتي؛
- 5- إدراج سلامة الأغذية ضمن الخطط والالتزامات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته؛
- 6- زيادة الاستثمارات في نظم الرقابة الوطنية على الأغذية وتعزيز النهج القائمة على المخاطر ومراعاة بناء القدرات لإدارة حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية من أجل ضمان سلامة الإمدادات الغذائية في الأسواق النظامية وغير النظامية مع إيلاء عناية خاصة للفئات السكانية الضعيفة؛
- 7- ضمان الامتثال لمبادئ الإدارة الملائمة لسلامة الأغذية في قطاع الأغذية مع إيلاء عناية خاصة للعاملين على نطاق صغير والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص من أجل بناء سلاسل مأمونة وقادرة على الصمود للإمدادات الغذائية والعلفية؛
- 8- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية/البحثية، بما يشمل التعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار ذلك أمرًا أساسيًا لتشجيع الابتكار كوسيلة لتحسين سلامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود؛
- 9- اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحرص على استفادة البلدان كافة من التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيات الغذائية التي توفر أدوات جديدة لتقييم المخاطر على سلامة الأغذية وإدارتها؛
- 10- تمكين المستهلكين والمجتمع المدني من المشاركة في المناقشات الخاصة بسلامة الأغذية والمساهمة فيها ومن تشجيع ملكية القرارات المتخذة ومن اعتماد إجراءات تعاونية وتعزيز ثقة العموم في النظم الغذائية وتوجيه الممارسات المحسنة في مجال سلامة الأغذية والنظم الغذائية المستدامة والسياسات ذات الصلة؛
- 11- توعية العموم وتشجيع التثقيف والتدريب في مجال سلامة الأغذية لدى المجتمعات المحلية وفي المدارس وتشجيع الحوار وتوجيه الإجراءات المتخذة لتعزيز سلامة الأغذية والاستعانة بيوم الأغذية العالمي ليكون بمثابة تذكير عالمي بالحاجة إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من الوعي لدى الرأي العام؛
- 12- تحسين قاعدة القرائن المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بسلامة الأغذية من خلال بذل جهود منهجية لرصد المخاطر المنقولة عن طريق الأغذية ومراقبة هذا النوع من الأمراض وتقدير عبء الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية على الصحة العامة والاقتصاد وعلى تحسين منهجيات تقدير المخاطر على سلامة الأغذية؛
- 13- المساهمة في الخبرات والمعارف والمعلومات العالمية المتكاملة بشأن البيانات وتشاطرها في ما يتعلق بالمسائل القائمة والمستجدة على صعيد سلامة الأغذية للاسترشاد بها عند وضع السياسات والأنظمة والبرامج الطموحة.

## بيان مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية

### المنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة (23 و 24 نيسان/ أبريل 2019، جنيف، سويسرا)

- 1- تؤثر الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية تأثيراً كبيراً على الصحة العمومية والأمن الغذائي والإنتاجية ومعدلات الفقر، وتُوقَّع سنوياً 600 مليون شخص في براثنها وتحصد أرواح 420 000 شخص آخر، مما يسفر عن فقدان 33 مليون سنة من سنوات العمر في ظل التمتع بأنماط عيش صحية. وتلحق هذه الأمراض أشدَّ أضرارها بالبلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل وتكبدها تكاليف تقدر سنوياً بنحو 110 مليارات دولار أمريكي تتخذ شكل خسائر في الإنتاجية وأخرى في مجال التجارة وتكاليف علاج الاعتلالات الناجمة عن استهلاك أطعمة غير مأمونة.
- 2- وفيما يلي فعاليتان أُقيمتا تحت شعار "مستقبل سلامة الأغذية - تحويل المعارف إلى إجراءات تنفع الناس والاقتصادات والبيئة": المؤتمر الدولي الأول المعني بسلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة) والاتحاد الأفريقي الذي عُقد بأديس أبابا، إثيوبيا، يومي 12 و 13 شباط/ فبراير 2019؛ والمنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة الذي عُقد في منظمة التجارة العالمية الكائنة بجنيف، سويسرا، يومي 23 و 24 نيسان/ أبريل 2019، وذلك بدعم من منظمة الفاو والمنظمة. وأبرزت الفعاليات جسامة التحديات والإجراءات المقترحة اتخاذها بالاستفادة من المعارف لمعالجة المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية، كما أكدا الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه توظيف الاستثمارات في إقامة نظم فعالة معنية بسلامة الأغذية من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من تحقيق سلامة الأغذية، بما فيها الموظف من تلك الاستثمارات في ميادين كل من توليد المعارف وتوفير الموارد البشرية وإقامة المؤسسات والبنى التحتية. ومع أن إقامة النظم الفعالة المعنية بسلامة الأغذية تتطلب على تكبد تكاليف، فإن المنافع المجنية منها والوفورات الاقتصادية المحققة فيما يخص الإنفاق في مجال الصحة العمومية تفوق تكاليف إقامة تلك النظم.
- 3- وقد توسع نطاق أنشطة التجارة العالمية في المنتجات الغذائية ليتضاعف إلى أكثر من ثلاثة أمثاله خلال العقدین الأخيرين وارتفع إلى ما مقداره 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. وتشارك بإطراد البلدان النامية في أنشطة التجارة العالمية بالأغذية، سواء بوصفها من الجهات المصدرة لها أم تلك المستوردة لها، وتزيد في الوقت نفسه تعقيد سلاسل القيمة الزراعية على الصعيد العالمي، وياتت المنتجات الغذائية تُزرع ببلدان مختلفة وتُجهز وتُستهلك فيها بأغلب الأحيان. ومع أن هذه الاتجاهات أسهمت في زيادة الأغذية المُتاحة للمستهلكين كماً وتتنوعاً بجميع أنحاء العالم، فقد أثارت أيضاً شواغل بشأن مدى سلامة الأغذية المتداولة، ومن حق المستهلكين أن يتوقعوا أن تكون تلك الأغذية مأمونة، سواء كانت منتجة محلياً أم مستوردة. وزادت في هذا السياق أكثر من أي وقت مضى أهمية وضع معايير دولية بشأن سلامة الأغذية من أجل تطبيقها على المستويات المحلية وفي إطار الاضطلاع بأنشطة التجارة الدولية.
- 4- وإن سلامة الأغذية والتجارة بها عاملان أساسيان لازمان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويزوّد إطار المعايير الدولية المعنية بالأغذية جنباً إلى جنب مع قواعد التجارة التي أرسنها منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بالدعم اللازم فيما تبذله من جهود رامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ هدف التنمية المستدامة 3 بشأن ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ هدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ هدف التنمية المستدامة 12 بشأن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ هدف التنمية المستدامة 17 بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## وفيما يلي المسائل التي أكد عليها تحديداً المشاركون في المنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة الذي عُقد في منظمة التجارة العالمية بدعم من منظمة الفاو والمنظمة:

- 5- يتيح التقدم المُحرز باستمرار في مجالي العلوم والتكنولوجيا فرصاً وي طرح تحديات فيما يتعلق بسلامة الأغذية والتجارة على حد سواء. وتفسح إمكانات التكنولوجيا، بما فيها استخدام "البيانات الضخمة" في التجارة، المجال أمام الاستفادة من أدوات وطرائق أفضل للكشف عن المخاطر المحيطة بسلامة الأغذية والتحقيق فيها ورصدها وترصدها لغرض تقييمها، فهي تسهل حصول المستهلك على الأغذية الجديدة المنتجة باستخدام أنواع مختلفة من النباتات والسلالات الحيوانية ومن خلال اتباع سُبل أكفأ في تجهيزها، وتمكّن النظم الغذائية من الاستجابة لتغير المناخ والتحديات البيئية، وتسرع أيضاً وتيرة اتخاذ الإجراءات التجارية وتسهل المعاملات. وتتيح التكنولوجيات الرقمية فرصاً لتحسين الشفافية وإمكانية تتبع سلاسل الإمداد بالأغذية، ويمكنها بالتالي الإسهام في تحسين سلامة الأغذية وتسهيل أنشطة التجارة بمأمونية، ولكن ثمة شواغل بشأن خصوصية البيانات ومدى توافقها مع الأطر التنظيمية القائمة وأوجه التفاوت المتنامية في مجال إتاحة تلك التكنولوجيات. وسيلزم لتبديد هذه الشواغل وسد الفجوات التكنولوجية زيادة الوعي وتوظيف استثمارات كبيرة في القطاعين العام والخاص وبذل جهود رامية إلى تنمية القدرات.
- 6- إن أنشطة التجارة العالمية أخذت في التطور بسرعة، وإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبشأن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وبشأن تسهيل التجارة هي اتفاقات تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إزالة الحواجز غير الضرورية التي تعترض سبيل الاضطلاع بأنشطة التجارة بالأغذية. وتكفل التدابير المتخذة بشأن سلامة الأغذية على أساس المبادئ العلمية ومعايير الدستور الغذائي توفير حماية صحية مثالية وتسهل الاضطلاع بأنشطة التجارة بمأمونية. وتشير التقديرات إلى أن الوفورات المحققة بنسبة 1 بالمائة في تكاليف المعاملات التجارية تؤدي إلى تحقيق فوائد تجارية قدرها 43 مليار دولار أمريكي على الصعيد العالمي، وهي فوائد كبيرة بوجه خاص في مجال تجارة المنتجات القابلة للتلف، بما فيها الأغذية الطازجة. ويمكن استخدام أدوات من قبيل أداة إصدار الشهادات الإلكترونية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في طريقة نقل البضائع عبر الحدود - من دون المساس بفعالية الضوابط المتعلقة بسلامة الأغذية - في حين تفتح التطورات الطارئة على مجالات مثل التجارة الإلكترونية آفاقاً جديدة أمام الاضطلاع بأنشطة التجارة.
- 7- يلزم في ظل استمرار تطور المعارف العلمية والتكنولوجيات وأنشطة التجارة بالأغذية الاضطلاع بتصريف الشؤون بفعالية من أجل الاستجابة لهذه التغييرات كما ينبغي. ويلزم مواصلة تكييف اللوائح المتعلقة بسلامة الأغذية مع هذه الحقائق الجديدة ومع احتياجات المستهلك المتغيرة وتفضيلاته وتصورات، علماً بأن هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الفاو والمنظمة هي الهيئة المرجعية الدولية الوحيدة والأهم المعنية بالمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية التي يسترشد بها الأعضاء في حماية صحة المستهلكين وتعزيز اتباع ممارسات منصفة في مجال التجارة بالأغذية. وتتزايد أهمية الدور الذي تؤديه هذه الهيئة أكثر من أي وقت مضى وكذلك أهمية الأعمال التي تنجزها في ظل التطور المستمر الطارئ على النظم الغذائية والممارسات التجارية المتبعة في هذا المضمار.
- 8- يلزم تنسيق العمل وإقامة الشراكات على المستويين الوطني والإقليمي والمستوى الدولي لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة عن التقدم المحرز في الميدانين العلمي والتكنولوجي والتصدي للتحديات التي يواجهها هذان الميدانان. ويتعين أن يؤدي القطاعان العام والخاص والجهات المشغلة التي تمثل جميع أنحاء السلسلة الغذائية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث دوراً في هذا الصدد، لأن من المتعذر الاستغناء عنها في إقامة نظم سليمة وفعالة وموثوقة لإدارة شؤون سلامة الأغذية. ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية لعمل الشراكات المشتركة بين القطاعين العام والخاص نظراً إلى دورها الهام في تحفيز الاستثمارات الخاصة وتعزيز الاستفادة من الموارد العامة بمزيد من الفعالية.
- 9- ينبغي أن تواصل منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية أعمالها المنسقة جنباً إلى جنب مع مجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في مرفق المعايير وتنمية التجارة. وتدعم هذه الشراكة العالمية الحكومات والمزارعين والجهات المعنية بتجهيز الأغذية والتجار بالبلدان النامية في استيفائها للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وتسهل بالتالي الاضطلاع بأنشطة التجارة بمأمونية وتعزز الصحة العمومية.

وان منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية ملتزمة بصون الزخم العالمي الذي ولدته الفعالياتان المقامتان بشأن مستقبل سلامة الأغذية والمعقودتان في أديس أبابا وجنيف، وبدعم أعضائها في هذا الصدد. وعليه، فإننا نتعهد تحديداً بالقيام بما يلي:

- أن نواصل، بما يتماشى مع الولايات المسندة إلينا كلّ فيما يخصه، توفير منتديات محايدة متعددة الأطراف لإجراء الحوار وتمكين الأعضاء من تبادل المعارف والخبرات فيما يتصل باستخدام التكنولوجيات الجديدة والخيارات التنظيمية. وأن نصبو إلى بلوغ غرض مؤداه تعزيز تكوين الأعضاء لفهم أفضل فيما بينهم عن الموضوع والإسهام في الحد من أوجه التفاوت التي تعوق قدرتهم على الاستفادة من هذه التكنولوجيات، بما يمهد السبيل إلى تحقيق التقارب والتنسيق في المجال التنظيمي.
- أن ندعو إلى زيادة الدعم اللازم لتنمية القدرات تمكيناً لفئات السكان المحرومة والضعيفة من الاستفادة من التقدم المحرز في الميدان التكنولوجي.
- أن نشدّد على أهمية تنمية القدرات لتمكين جميع الأعضاء من الاستفادة من التجارة الدولية وتوثيق عرى التعاون بين هيئات الجمارك والوكالات الوطنية المعنية باتخاذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، سواء داخل الحدود أم عبرها، وذلك لضمان تطبيق ضوابط فعالة وكفوءة وتسهيل التجارة المأمونة بالأغذية في نهاية المطاف.
- أن نوّكد على أهمية مواصلة المتطلبات الوطنية المتعلقة بسلامة الأغذية مع معايير هيئة الدستور الغذائي، وأن ندعو جميع الأعضاء إلى مواصلة المشاركة في أعمال هذه الهيئة صوتاً لأهمية تلك المعايير وتحديثها على الدوام.
- أن نواصل التزامنا بدعم هيئة الدستور الغذائي في عملها الذي تتجزه فيما يخص وضع المعايير كيما يتسنى لها أن تواصل أداء دورها الحاسم في حماية الصحة العمومية وتيسير الاضطلاع بأنشطة التجارة على نحو منصف، وتواظب على صون أهمية دورها هذا عن طريق الاستجابة كما ينبغي لما يطرأ من تغيرات على مجالي التكنولوجيا والتجارة.
- إننا ملتزمون بتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في أعمال هيئة الدستور الغذائي، ومعملون على الأعضاء والمانحين لكي يواصلوا دعمهم للجهود التي يبذلها حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الفاو والمنظمة.
- أن نوّكد من جديد التزامنا بأن نستمر، بفضل الأنشطة التي نضطلع بها في مجال تنمية القدرات، في تزويد البلدان النامية بالدعم اللازم لإقامة نظم قوية لمراقبة سلامة الأغذية واتخاذ تدابير تسهل التجارة المأمونة بالأغذية والمشاركة في تطبيق الإطار المشترك بين منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية والمعني بالمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية والقواعد التجارية.
- أن نشدّد على أهمية دمج سلامة الأغذية في برامج عمل الصحة العمومية والأمن الغذائي والبيئة والتجارة والتنمية، ودعم النهج التي تتبعها قطاعات متعددة في إطار تطبيقها لنهج "الصحة الواحدة"، الأمر الذي ينطوي على إقامة ما يلزم من شبكات ودمج جوانب الموضوع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الجهود الوطنية المبذولة في مجال تحقيق سلامة الأغذية بوصف ذلك وسيلة لتحقيق أغراض الصحة العمومية والتنمية الاقتصادية.
- أن نواصل التزامنا بالاستمرار في إنجاز أعمالنا المشتركة بناءً على الولايات المسندة إلينا كلّ فيما يخصه والسياسات المعمول بها، بوسائل منها الاستعانة بمنصة شراكة مرفق المعايير وتنمية التجارة ومواصلة الاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين منظماتنا والوكالات الأخرى العاملة في مجال سلامة الأغذية والتجارة على نحو يعود بالفائدة على أعضائنا.